الأمم المتحدة

A/61/638

الجمعية العامة

Distr.: General
14 December 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البندان ٩٦ و ١٠٨(ق) من جدول الأعمال

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني بالنيابة عن أستراليا وفنلندا وكندا وهولندا واليابان أن أحيل إليكم طيه البيان الوزاري المشترك الذي صدر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك تأييدا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (انظر المرفق). ويسرنا أن نحيطكم علما بأنه حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بلغ عدد البلدان المؤيدة للبيان المشترك ٧٢ بلدا. وسنغدو ممتنين لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وذلك في إطار البندين ٩٦ و ١٠٨ (ق) من جدول الأعمال.

كما نود اغتنام هذه الفرصة لنعلم، من خلالكم، الدول الأعضاء غير المعتمدة لدى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أنه سيكون من دواعي سرورنا أن تُعلمنا بما إذا كان وزراء خارجيتها يرغبون في تأييد البيان المشترك المرفق.

(توقيع) جون **ماكني**
السفير والممثل الدائم

191206 191206 06-66217 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

بيان وزاري مشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
نيويورك

١ - نحن، وزراء الخارجية الذين أصدروا هذا البيان، نعيد تأكيد دعمنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي من شأنها أن تخلص العالم من التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وأن تساهم بشكل منهجي وتدريجي في تخفيض الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي.

٢ - وفي عام ٢٠٠٦، الذي يمثل الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على المعاهدة، نؤكد أن المعاهدة صك رئيسي في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وشكلت جزءا لا يتجزأ من اتفاقات عام ١٩٩٥ التي أبرمتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، مما أتاح تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وسلّم في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت قريب هو خطوة عملية في سبيل تحقيق هدفي معاهدة عدم الانتشار، أي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وأعادت أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد ذلك بوصفه يتسم بأهمية مركزية.

٣ - ونذكّر بالمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إعلانا يبين أن الدول المشاركة ''سوف تبذل قصارى جهودها وتستخدم كل ما يتوافق مع القانون الدولي من السبل المتاحة لها للتشجيع على مواصلة التوقيع والتصديق على المعاهدة''، كما يقرر بشأن مجموعة من التدابير اللازمة لإحراز تقدم في تحقيق هذا الهدف.

٤ - ونؤكد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستساهم مساهمة هامة في منع انتشار المواد والتكنولوجيات والمعارف التي يمكن أن تستخدم لأغراض الأسلحة النووية، وهو ما يشكل أحد أهم التحديات التي يواجهها العالم اليوم. ولذلك، فإن دخول المعاهدة حيز النفاذ، ضمن الإطار الأوسع نطاقا للجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أصبح اليوم أشد إلحاحا من أي وقت مضى. ومن شأن إحراز تقدم في هذه

المسألة أن يساهم أيضا في تحقيق نتيجة إيجابية للعملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ التي ستبدأ في ربيع عام ٢٠٠٧.

٥ - ونرحب بحقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد حققت ما يقارب من تقيد عالمي بها، إذ وقّعت عليها ١٧٦ دولة وصدّقت عليها ١٣٥ دولة حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. غير أنه من بين الـ ٤٤ دولة التي تلزم مصادقتها على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، لا يزال يتعين على ١٠ دول منها القيام بذلك. وندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك دون تأخير، ولا سيما الدول التي تلزم مصادقتها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحن ندرك النطاق الواسع للجهود الثنائية وجهود تقديم المساعدة المشتركة التي تبذلها الدول الموقعة والمصدقة لتشجيع ومساعدة الدول التي لم توقع و لم تصدق على المعاهدة حتى الآن. ونلتزم فرديا وجماعيا بأن نجعل المعاهدة محط اهتمام على أعلى المستويات السياسية وبأن نتخذ ما يلزم من تدابير لتيسير عملية التوقيع والتصديق. وندعم الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تيسير هذه العملية من خلال تقديم المعلومات وإسداء المشورة في المجالين القانوني والتقني.

٦ - وندعو جميع الدول إلى مواصلة الالتزام بوقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. والالتزام الطوعي بهذا الوقف الاختياري أمر ذو أهمية قصوى، إلا أنه لا يترتب عليه نفس الأثر الدائم والملزم قانونيا مثل دخول المعاهدة حيز النفاذ. ونعيد تأكيد التزامنا بالالتزامات الأساسية التي تنص عليها المعاهدة وندعو جميع الدول إلى الكف عن الأعمال التي من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة وغرضها ريثما تدخل حيز النفاذ.

٧ - ونرحب بالتقدم المحرز في بناء كل عناصر نظام التحقق، الذي سيكون قادرا على التحقق من امتثال أحكام المعاهدة عند دخولها حيز النفاذ. وسنواصل تقديم الدعم اللازم من أجل استكمال وضع نظام التحقق وتشغيله بأنجع الطرق وأكثرها فعالية من حيث التكلفة. كما سنشجع التعاون التقني من أجل تعزيز قدرات التحقق بموجب المعاهدة.

٨ - وسيحقق نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن مهمته الأساسية، فوائد علمية ومدنية، بما فيها فوائد لنظم الإنذار بأمواج التسونامي وربما لنظم الإنذار بكوارث أخرى، من خلال التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات الشكل الموجي والنويدات المشعة واستخدام البيانات. وسنواصل البحث عن السبل الكفيلة لتقاسم المجتمع الدولي هذه الفوائد على نطاق واسع.

٩ - ونهيب بجميع الدول بذل قصارى جهودها من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت قريب. ونحن من جانبنا، فإننا ملتزمون بتحقيق هذا الهدف.

الاتحاد الروسي	بولندا
الأرجنتين	بيرو
إسبانيا	بيلاروس
أستراليا	تركيا
إستونيا	تونس
أفغانستان	الجزائر
إكوادور	الجمهورية التشيكية
ألبانيا	جمهورية كوريا
ألمانيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
أندورا	جنوب أفريقيا
أوكرانيا	الدانمرك
أيرلندا	رومانيا
آيسلندا	سان مارينو
إيطاليا	السلفادور
باراغواي	سلوفاكيا
البرازيل	سلوفينيا
البرتغال	سنغافورة
بلجيكا	السويد
بلغاريا	سويسرا
بليز	شيلي
البوسنة والهرسك	صربيا

غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فترويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
قبرص
قطر
كازاخستان
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوستاريكا
لاتفيا
لكسمبرغ
ليتوانيا
ليختنشتاين
ليسوتو
مالطة
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليونان